واقع وأفاق الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر

د. بن لوكيل رمضان*
أ. وارزقي ميلود**

Résumé

L'investissement à l'étranger a connu une très forte expansion ces dernières décennies et constitue un des principaux moteurs de la mondialisation des économies. Il représente selon l'OMC, le mécanisme le plus efficace pour diffuser le savoir-faire et le capital productif dans le monde. Ce mécanisme permet également, de libérer une grande partie du potentiel de production inexploité des pays en voie de développement, tout en ouvrant de nouveaux débouchés pour les produits et services des pays industrialisés.

Selon le FMI, les investissements étrangers sont d'une importance capitale pour les pays en développement. Ils représentent des apports de capitaux qui se substituent à l'endettement extérieur. Et Selon la CNUCED, les flux d'investissements directs étrangers ont enregistré une augmentation record de 19 % en 1997, atteignant environ 440 milliards de dollars. Près de 450000 filiales de firmes multinationales sont installées dans le monde. Ils représentent aujourd'hui 6% du Produit Intérieur Brut mondial, contre 2 % en 1982.

* أستاذ محاضر قسم أ، جامعة الجزائر 3.
** أستاذ مساعد قسم ب، جامعة الجزائر 3.

المستخلص: إن الاهتمام الواضح بموضوع الاستثمار المباشر الأجنبي من طرف مختلف المدارس الاقتصادية, المفكرين الاقتصاديين، الخبراء وجل دول العالم جاء ليعكس حقيقة معينة أن هذا الأخير هو ظاهرة اقتصادية جديرة بالدراسة والتفسير.

إن الاستثمار المباشر الأجنبي شكّل محورا من محاور اهتمام المفكرين والخبراء والدول ليس فقط لاعتباره ظاهرة اقتصادية معقّدة من حيث التسمية أو المفهوم، بل أيضا من حيث التفسيرات التي جاءت حول قيامه وتعارض مواقف كل من الدول المختلفة والخبراء بشأن ذلك.

إن المجهودات التي قامت بها الجزائر في سبيل تعديل تنظيماتها وقوانينها المعتمدة في إدارة الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وفقا لما يتماشى و التوجهات العالمية نحو الاهتمام المتزايد بهذا النوع من الاستثمار، ووفقا لما يجعل بيئة الأعمال الجزائرية أكثر استجابة للشروط والمتطلبات العالمية لإقامة الأنشطة والمشاريع الاقتصادية في الإطار، ووفقا لما يجعل مناخها الاستثماري أكبر قدرة على الاستقطاب.

و اهتمام الجزائر بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، لا ينبع من كونها مصدرا تمويليا، مادامت الجزائر تتوفر على موارد مالية تكفي لتلبية كل حاجاتها التمويلية القائمة، وحتى المستقبلية في المدى المتوسط، وإنما ينبع من كونها (الاستثمارات الأجنبية المباشرة) قناة جيدة لنقل التكنولوجيات الإنتاجية الحديثة، ومهارات الأداء، التي تحتاجها الجزائر في مرحلتها الحالية لتحقيق الدفعة الإنمائية.

مقدمة:

إنّ المتتبّع لتطور العلاقات الاقتصادية الدولية يدرك دون شك أنّ الاستثمار المباشر الأجنبي كان ولا يزال يشكل محورا من محاور الاهتمام لدى العديد من الاقتصاديين وغيرهم من المفكرين والمدارس الاقتصادية المتعاقبة وكذلك دول العالم سواء منها المتقدمة أو النامية، كونه أحد الميكانيزمات الرئيسية التي تؤثر تأثيرا حقيقيا في مسار العلاقات الاقتصادية والسياسية على المستوى الدولي هذا من جهة، ومن جهة أخرى لكونه يلعب دورا هاما في صياغة المبادئ التي يرتكز عليها النظام العالمي.

فعلى الرغم من إقرار السلطات الجزائرية بأهمية الدور الذي قد تلعبه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دعم جهود الإنماء محليا من خلال ما تحدثه من ديناميكية اقتصادية تسهم بشكل كبير في اتساع النشاط الإنتاجي وتنوعه وهذا ما يقارب العقدين من الزمن، بتراجعها مطلع تسعينات القرن العشرين عن التوجه الرافض لرأس المال الأجنبي والمقيد له، بموجب القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض وما تضمنه من

تسهيلات لفائدة المستثمرين الأجانب وإن لم يكن ذلك بشكل صريح ومباشر،ثم بموجب المرسوم التشريعي 93-12 (قانون الاستثمار لسنة 1993) والأمر رقم 01-03 لقانون الاستثمار لسنة 2001. وعلى الرغم كذلك من التحسن النسبي الذي عرفته بيئة الأعمال الجزائرية أو مناخ الاستثمار الجزائري إلا أن حصيلة التدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر تبقى ضعيفة، وبالنتيجة ضعف أثرها الاقتصادي الذي يبقى جد هامشي.

1- حصيلة الاستثمار في الجزائر خلال الفترة 2002 - 2011

يعتبر الاستثمار واحد من أشكال النشاط الاقتصادي حضورا ومثار للاهتمام، ليس فقط من قبل الدارسين والمهتمين، بل من قبل متخذي القرار السياسي والإقتصادي في كل وقت من الأوقات، لأنه يسهم بدور مهم وهو ركن بارز من أركان الحياة الاقتصادية, ويعتبر سبيلا بالغ الأهمية في تحقيق أدنى درجات التطور والتنمية الاقتصادية.

وقد امتازت مفاهيم الاقتصاد بالاختلاف والتباين فيما بينها تبعا للجوانب التي انطلق منها الباحثون في تحليلهم لشتى الظواهر المحيطة والمتعلقة به.

فحسب المعاجم الاقتصادية المختلفة ورد تعريف الاستثمار على أنه « أي استعمال لرأس المال سعيا لتحقيق الربح » دون أن يلتف المعرف إلى شكل الاستثمار إن كان في أصول حقيقية أو مالية. والاستثمار كذلك يعني: استعمال الموجودات التي هي من صنع الإنسان في إنتاج السلع الاستهلاكية أو الرأسمالية. وورد الاستثمار على أنه تكوين رأس المال العيني الجديد الذي يتمثل في زيادة الطاقة الإنتاجية وكذا هو الإنفاق الذي يتم على السلع التي لا تستهلك في الفترة الجارية([1]).

([1]) المالكي، عبد الله : تدابير تشجيع استثمار رؤوس الأموال العربية في المشاريع الصناعية والسياحية والعمرانية الأردنية, مجلس البحث العلمي ط1 عمان 1974 ص 12.

كما عرف الاستثمار بأنه التضحية بقيمة حالية أكيدة – الاستهلاك الحالي- مقابل الحصول على قيمة مستقبلية غير أكيدة([1]). وكذلك انه التزام نقدي يتوقع أن يخلق نقودا إضافية في المستقبل([2]) أو أنه ارتباط مالي بهدف تحقيق مكاسب يتوقع الحصول عليها على مدة طويلة في المستقبل([3]) .

1-1 تقييم مجموع المشاريع الاستثمارية حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2002-2011

تين الإحصائيات الخاصة بالمشاريع الاستثمارية حسب قطاع النشاط المصرح بها لدى وكالة ترقية ودعم الاستثمارات في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2002 إلى 2011 أن عدد المشاريع قد وصل إلى 47.284 مشروع بقيمة 6.578.522 مليون دينار جزائري، وهذا ما يعادل 6.578 مليار دينار، وأن هذه المشاريع توفر لنا حوالي 754.451 منصب عمل والجدول رقم 01 يوضح ذلك:

الجدول رقم 01 : توزيع مجموع الاستثمارات حسب قطاع النشاط

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	المبلغ (مليون دج)	%	عدد مناصب العمل	%
الزراعة	847	1.79	69.733	1.06	51.331	6.8
البناء	9023	19.08	1.031.134	15.67	186.424	24.71
الصناعة	5310	11.23	2.723.249	41.40	205.163	27.19
الصحة	507	1.07	51.190	0.78	11.135	1.48
النقل	26534	56.12	666.409	10.13	150.136	19.90
السياحة	358	0.76	719.118	10.93	46.935	6.22
الخدمات	4700	9.94	1.075.728	16.35	84.277	11.17
التجارة	02	0.00	37.514	0.57	15.500	2.05
الاتصالات	03	0.01	204.447	3.11	3.550	0.47
المجموع	47.284	100	6.578.522	100	754.451	100

المصدر : منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. ANDI

([1]) Sharpe, William, Investments, third Edition, printice – hall International New jersey, 1985, p2.

([2]) Francis, Jack, Investments, Mc Graw- Hill, Inc, Fifth edition New York 1991, p1

([3]) الهواري، سيد، الاستثمار والتمويل، مكتبة عين شمس، القاهرة، ص 42.

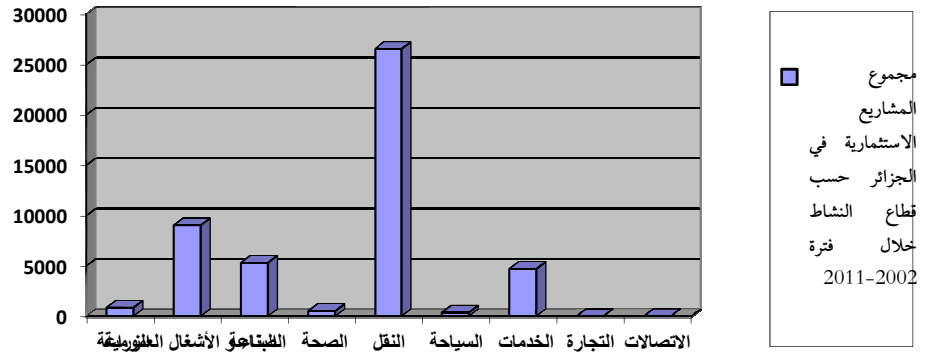

ويتبين مع معطيات توزيع المشاريع الاستثمارية حسب قطاعات النشاط ما يلي :

هيمنة قطاع النقل ب 26.534 مشروع بتكلفة 666.409 مليون دينار، وإمكانية تشغيل أكثر من 150.136 عامل، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية ب 9.023 مشروع وتكلفة 1.031.134 مليون دينار أي ما يعادل نسبة 15.67% من المجموع الإجمالي للمبالغ خلال هذه الفترة مع تشغيل حوالي 186.424 عامل في هذا القطاع.

و يحتل قطاع الصناعة الذي استقطب 5310 مشروع أي ما يعادل حوالي 11.23 % من مجموع المشاريع بتكلفة 2.723.249 مليون دينار أي ما يعادل 41.40 % وتمثل هذه النسبة أكبر نسبة في حجم المبالغ المخصصة لقطاع الصناعة.

أما المركز الرابع فيرجع لقطاع الخدمات ب 4700 مشروع استثماري وتكلفة 1.075.728 مليون دينار مع إمكانية تشغيل حوالي 84.277 عامل،أما قطاع الزراعة استقطب 847 مشروع بتكلفة 69.733 مليون دينار مع تشغيل حوالي 51.331 عامل. وهناك قطاعات أخرى استقطبت مشاريع قليلة كالصحة ب 507 مشروع والسياحة ب 358 مشروع استثماري رغم الامتيازات الممنوحة لها.

كما نسجل ضعف الاستثمارات الموجهة إلى قطاع التجارة والاتصالات ب 05 مشاريع فقط.

2-1 توزيع المشاريع حسب نوع الاستثمار خلال فترة 2002-2011

(الجدول رقم 02)

نوع الاستثمار	عدد المشاريع	%	المبلغ (مليون دينار)	%	مناصب العمل	%
الإنشاء	30552	64.61	4.417.789	67.15	463.169	61.39
التوسيع	16549	35	1.812.923	27.56	263.741	34.96
إعادة التأهيل	180	0.38	347.724	5.29	27.478	

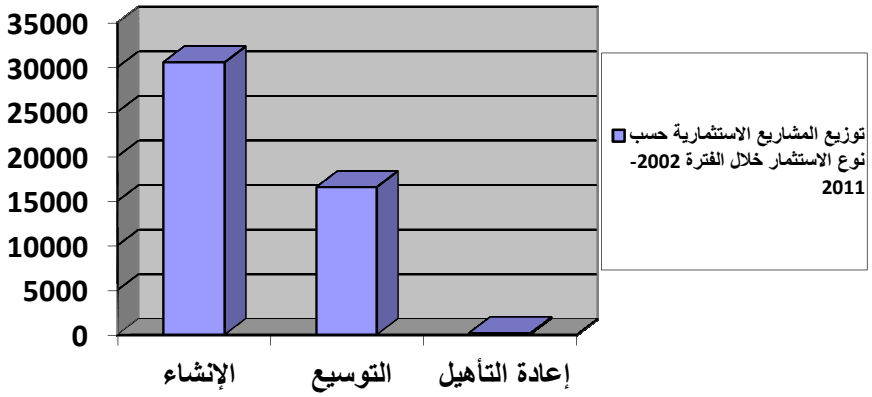

تبين إحصائيات الجدول رقم 02 حول توزيع المشاريع الاستثمارية حسب نوعها خلال الفترة 2002-2011 هيمنة المشاريع الاستثمارية المخصصة للإنشاء (création) حيث يقدر عددها ب 30.552 مشروع أي 61.64% من مجموع المشاريع الاستثمارية كما أن وزنها يبقى معتبرا من حيث القيمة فهي تمثل 67.15% من التكلفة الإجمالية للاستثمارات.

واحتلت المشاريع المخصصة للتوسيع المركز الثاني ب 16.549 مشروع توسعي (Extension) ما يمثل نسبة 35% من مجموع الاستثمارات بتكلفة 1.812.923 مليون دج وبطاقة تشغيل حوالي 263.741 عامل.

كما تسجل ضعف الاستثمارات الموجهة إلى قطاع إعادة التأهيل بحوالي 180 مشروع وبتكلفة 347.724 مليون دج وتشغيل حوالي 27.478 عامل.

ويفسر هذا الارتفاع في عدد المشاريع المخصصة للإنشاء خلال هذه الفترة إلى:

1. تحسين الوضع الأمني الذي حفز رجال الأعمال على الرغبة في إنشاء استثمارات جدد.
2. إقامة وكالة ترقية ودعم الاستثمارات في عام 1995
3. و ضع تشريع تكميلي لتشجيع الاستثمارات الحديثة خاصة في الجنوب
4. تحسين إطار الاقتصاد الكلي لا سيما بانخفاض معدلات التضخم والتحكم في نسب الفوائد على القروض
5. فتح 14 مكتب لوكالة ANDI لدى البنوك

2- رصيد التدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر

راهنت السلطات الجزائرية في إطار توجهاتها الاقتصادية التي شرعت في تبنها مطلع تسعينات القرن العشرين، على الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد أهم العوامل المولدة للنشاط الإنتاجي والمحركة له دفعا باتجاه الإنماء، وذلك باستحداث إطارا تنظيميا جديدا يرعى هذا النوع من الاستثمارات ويعمل عل استقطابها. معالم هذا الإطار بدأت بصدور القانون 90-10، ثم قانوني الاستثمار لسنتي 1993 و2001.

كما تظهر المعطيات الإحصائية المتوفرة حول التدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر، أن هذه الأخيرة بقيت دون المستوى المطلوب حيث لم تتجاوز خلال الفترة الممتدة من 2002 إلى 2011 حوالي 451 مشروع استثماري أجنبي وبتكلفة 2.164.378 مليون دج. محدودية هذه القيمة المتدفقة إذا قورنت بالقيمة المتدفقة لمجموع الدول العربية أو البعض منها.

2-1 رصيد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر من إجمالي مشاريع الاستثمار المحلية بالنسب المئوية وبالقيم خلال الفترة 2002-2011.

الجدول رقم 03

مشاريع الاستثمار	عدد المشاريع	%	المبلغ (مليون دج)	%	عدد المناصب	%
الاستثمارات المحلية	46.833	99	4.414.144	67	672.921	89.19
مشاريع الشراكة	209	0.44	851.473	12.94	26.106	3.46
استثمار أجنبي المباشر	242	0.51	1.312.905	19.96	55.424	7.35
مجموع الاستثمارات الأجنبية	451	0.95	2.164.378	32.90	81.530	10.81
المجموع الكلي	47.284	100	6.578.522	100	754.451	100

المصدر : منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، ANDI 2011

أما بخصوص ما يمكن قراءته من خلال الجدول رقم 03 هو ضعف الإستقطابية للاستثمار الأجنبي المباشر خلال هذه الفترة حيث بلغ عدد المشاريع 451 مشروع أي بنسبة 0.95% من مجموع الاستثمارات، هذا ما يمكن إرجاعه بدوره إلى جملة من الأسباب منها، ضبابية بعض الجوانب السوق الجزائرية من خلال عدم الشفافية والغياب شبه الكامل للكثير من المعطيات والمؤشرات الاقتصادية وغير الاقتصادية المساعدة على اتخاذ القرارات بالاستثمار وصعوبة الحصول على القليل المتوفر منها، بالإضافة إلى عدم الاستقرار الاقتصادي وعدم وضوح الإطار التشريعي للاستثمار وما يترتب عن ذلك من زيادة في درجة المخاطرة التي قد يتعرض لها المستثمر.

2-2 التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة 2002-2011 -

الجدول رقم 04

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسب %	المبلغ (مليون دينار)	النسب %
الزراعة	08	1.77	6533	0.30
الأشغال العمومية والبناء	70	15.52	41981	1.94
الصناعة	257	56.98	949710	43.88
الصحة	03	0.67	8589	0.4
النقل	16	3.55	9351	0.43
السياحة	11	2.44	481321	22.24
الخدمات	85	18.85	578393	26.72
الاتصالات	1	0.22	88500	4.09
المجموع	451	100	2164378	100

تظهر البيانات الإحصائية المتوفرة حول التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 2002-2011[1]، أن هذه الأخيرة تركزت من حيث العدد في قطاع الصناعة وذلك بنسبة 56.98%. يليه قطاعي الخدمات والأشغال العمومية بنسبة 18.85% و13.36 % على التوالي وبالترتيب. تليها باقي القطاعات الأخرى بنسب متفاوتة.

أما من حيث القيمة، أي توزيع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة على قطاعات النشاط الاقتصادي كقيم مالية، فتظهر المعطيات المتوفرة بهذا الخصوص أن أكبر القيم توجهت نحو قطاع الصناعة بنسبة 43.88 %، ثم قطاعي الخدمات والسياحة بنسبة 26.72 % و22.24 % على التوالي وبالترتيب، تليها من حيث القيمة باقي القطاعات الأخرى بنسب متفاوتة ويمكن تمثيل هذه المعطيات في الأعمدة التالية :

[1] منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لسنة 2011.

تمثيل التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر في شكل مشاريع خلال الفترة **2002-2011**

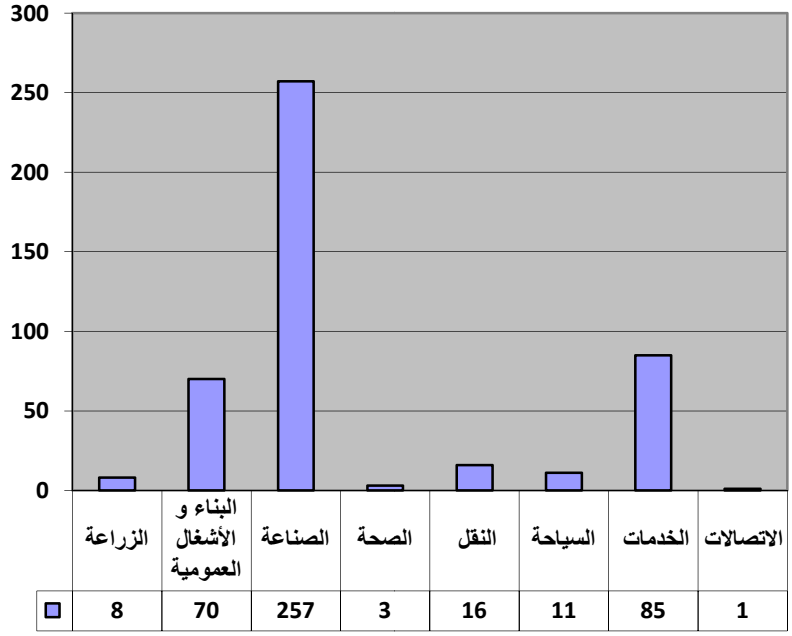

تمثيل التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر في شكل قيم مالية (تكلفة المشاريع) خلال الفترة **2002-2011** بالأعمدة:

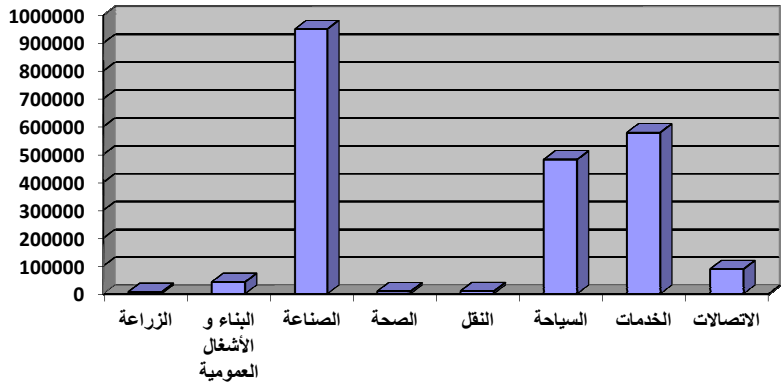

ما يمكن تسجيله بخصوص المعطيات أعلاه كإضافة إلى التحليل السابق، هو استحواذ ثلاثة قطاعات اقتصادية على معظم التدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، هذه القطاعات المتمثلة في الصناعة، الخدمات والأشغال العمومية. وبالرغم من وزن هذه القطاعات ودورها الكبير الذي قد تؤديه في عملية الإنماء، إلا أنها تبقى منقوصة من بعدها الاستراتيجي وتأثيرها الإنمائي على المدى البعيد تحديدا، خاصة أن الحركية الكبيرة التي تشهدها هذه القطاعات في السنوات الأخيرة راجعة أساسا إلى الدفعة القوية التي أحدثتها الحكومة من خلال مشاريعها الضخمة التي سطرتها في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، وبرنامج دعم النمو 2005-2009، وبالأخص منها مشروع الطريق شرق غرب، ومشروع المليون سكن، وليس إلى حركية أو ديناميكية تولدت من تفاعل اقتصادي حقيقي بين وحدات الاقتصاد الوطني وفروعه وقطاعاته كاستجابة لظرف اقتصادي معين استوجب تولد عملية نمو وإنماء أو العكس.

ضعف الأثر الإنمائي في بعده الاستراتيجي، يمكن الوقوف عليه بالنظر إلى حصة القطاع الزراعي من هذه التدفقات. هذا الأخير الذي لم يتجاوز حصته كمشاريع من إجمالي التدفقات الواردة نسبة 1.77% و0.30% كتكلفة مالية من إجمالي التدفقات. هي نسب تعتبر ضعيفة خاصة في ظل النمو الكبير والمتزايد لواردات الجزائر من الموارد الغذائية والزراعية منها تحديدا، التي بلغت قيمتها سنة 2008، 7.71 مليار دولار أمريكي، وهي قيمة تمثل ما نسبته 19.71 % من إجمالي الواردات.

2- 3 مصدر التدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة 2002-2012

تظهر المعطيات الإحصائية المتوفرة حول مصدر التدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر أن هذه الأخيرة وزعت بين ثلاثة جهات أو مجموعات، هي الدول العربية التي قدرت حصتها من مجموع تدفقات الفترة 2002-2012 بنحو 50.3% بقيمة مالية قدرها 827.150 مليون دينار جزائري. تأتي بعدها في المرتبة

الثانية الدول الأسيوية بحصة استثمارية قدرها 29.2% تعادل مقداره 481.227 مليون دينار جزائري. ثم في المرتبة الثالثة الدول الأوروبية بحصة استثمارية قدرها 18.2 % وبقيمة مالية تعادل299.256 مليون دينار جزائري. ثم تأتي الأخير مساهمات باقي الجهات أو باقي دول العالم.

هذا من حيث قيم التدفقات. أما من حيث عدد المشاريع التي قدر عددها الإجمالي ب 690 مشروعا، فقد جاءت الدول الأوروبية في المرتبة الأولى ب 322 مشروعا، ثم الدول العربية ب 289 مشروعا، وفي المرتبة الثالثة الدول الأسيوية ب 47 مشروعا. ثم تأتي في الأخير مساهمات باقي دول العالم.

وللوقوف على واقع هذه التدفقات بشكل أكثر وضوحا، نورد الجدول التالي:

الجدول رقم 05 : **مصدر التدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر خلال الفترة 2002-2012**. الوحدة : مليون دينار جزائري

	أوروبا	أسيا	أمريكا	الدول العربية	إفريقيا	أستراليا	باقي العالم	المجموع
عدد المشاريع	322	47	16	289	01	01	14	690
(%)	46.7	6.8	2.3	41.9	0.15	0.15	02	100
مبلغ الاستثمار	299.256	481.227	27.490	827.150	4.510	2.954	2.600	1.645.187
(%)	18.2	29.2	1.7	50.3	0.3	0.2	0.1	100

المصدر : منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI 2012، مرجع سابق

يظهر من الجدول أعلاه أن الدول العربية جاءت في المرتبة الثانية ب 289 مشروعا بعد الدول الأوروبية التي حازت على 322 مشروعا استثماريا من مجموع 690 مشروعا متدفقا خلال هذه الفترة.

ويمكن تبرير ترتيب الدول الأوروبية المتقدم من حيث عدد المشاريع، بجملة من الأسباب، أهمها اتفاق الشراكة الذي أبرمته الجزائر مع دول الاتحاد الأوروبي، والاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف التي تم إبرامها بين الطرفين والمتعلقة أساسا بالاستثمار ومنع الازدواج الضريبي. بالإضافة إلى عوامل أخرى يأتي على رأسها تحويل بعض أجزاء المديونية الخارجية إلى مشاريع استثمارية. ومن جهة أخرى العامل الجغرافي وماله من أثر حسن على تكاليف عمليات الاستثمار، والأنشطة الأخرى المرتبطة بها.

ويرجع سبب ارتفاع حصة الدول العربية مقارنة بباقي دول العالم وجهاته الأخرى في مجموع الاستثمارات الأجنبية بالجزائر إلى عدة عوامل عدة، أهمها وضع الاقتصاد العالمي ومستوى الاضطرابات الذي ميزه خلال السنوات الأخيرة، وما ترتب عن ذلك من ارتفاع في درجة المخاطرة ومنه توجه أصحاب رؤوس الأموال إلى البحث عن أسواق أخرى أكثر استقرارا.

فمن متطلبات مناخ الاستثمار نجد **الاستقرار السياسي** ونعني به استقرار الأوضاع الأمنية بمعنى توفر الأمن والطمأنينة، ويؤثر المناخ السياسي السائد في البلد على مدى الثقة التي يوليها قطاع الأعمال([1]).

ومن بين العوامل الأخرى التي ساعدت على ارتفاع حصة الاستثمارات العربية إلى مجموع الاستثمارات الواردة، العامل التشريعي أو التنظيمي، فمناخ الاستثمار يتطلب قوانين صالحة للتطبيق على نطاق واسع ولأمد بعيد،تطبق دون التمييز بين المستثمرين الأجانب والمحليين وتتمثل الأنظمة والقوانين ذات الصلة بالقرار الاستثماري في :نظام الضرائب،قانون الجمارك، قوانين العمل، فعالية وعدالة النظام القضائي، القانون

[1] صبح محمود، التحليل المالي والإقتصادي للأسواق المالية، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، جمهورية مصر العربية، 2000، ص 90.

التجاري والمنافسة،قانون حماية المستهلك،قانون الإشهار...([1])، حيث ترتب عن التشريعات الجديدة التي اعتمدتها الجزائر لتنظيم هذا النوع من الاستثمارات بما تضمنته من تحفيزات ومزايا ويتجسد في **وضوح السياسة الاقتصادية**، واقعية النظام الضريبي، كفاءة النظام المصرفي، إمكانية تحويل الأرباح ورأس المال إلى الخارج دون قيود،وجود الضمانات والامتيازات، خفض الرسوم الجمركية على مستلزمات الإنتاج، نظام نقد قابل للتداول الحرّ دون قيود.

بالإضافة إلى **وفرة الموارد** ونميز بين الموارد الطبيعية، الموارد البشرية والموارد المالية(وفرة رأس المال المحلي فبتوفره ترتفع القدرة الشرائية للأفراد وبذلك يمكن استيعاب التدفقات من السلع والخدمات،و تؤدي نذرة رأس المال المحلي أو هروبه إلى الخارج إلى ضعف القدرة الشرائية للأفراد، ومعاناة الاقتصاد من الاختلال، وهذا ما يدفع إلى الاستدانة) ([2])

بالإضافة إلى العوامل أعلاه، نجد عادة ما يركز المستثمرون الأجانب على البعد الاجتماعي للبلدان المضيفة وذلك بمعرفة مثلا :نمط المعيشة، التعليم، الصحة، معدل الفقر، معدل البطالة، معدل نمو السكان، العادات والتقاليد..([3])

3 - أفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تحولت الجزائر مطلع تسعينات القرن العشرين نحو توجه جديد مغاير للتوجه الذي كانت عليه سابقا بخصوص نظرتها وموقفها من الاستثمارات الأجنبية، وذلك باعتمادها سياسات اقتصادية تقوم في جانب منها على تسهيل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل، وتدعو أصحابها إلى توطين أنشطتهم الإنتاجية محليا ة التوسع فيها أكثر، من

([1]) النجار سعيد ،سياسات الاستثمار في البلاد العربية ،القضايا الأساسية ،الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والاجتماعي،صندوق النقد العربي،الكويت 11-13 ديسمبر،1989،ص131.

([2]) Nadir Krim, stratégies d'attractivité des Investissements étrangers et marketing international, In Gestion et entreprise, N° 1,Oct 97,P 37.

([3]) Claude Nehmé, stratégies et Techniques Internationales, Ed:Organisation, Paris, 1992. P88

خلال ما تضمنته قوانين الاستثمار الجديدة[1] من امتيازات وتحفيزات، ومن خلال التحسينات التي أدخلت على بيئة الأعمال وعلى مناخ الاستثمار الجزائريين.

الانفتاح على رأس المال الأجنبي، والعمل استراتجيا على استقطابه،[2] والمراهنة عليه في إحداث الحركية الاقتصادية المطلوبة والإنماء الاقتصادي المرغوب، جاء نتيجة لجملة من الأسباب، أهمها:

- ✓ فشل ما بدل من جهود إنماء في إطار التوجه التنموي الأول[3] وانعكاس ذلك سلبا على أداء الجهاز الإنتاجي الوطني، وعلى المستوى المعيشي للأفراد.
- ✓ الإقرار بفشل استراتيجيات الإنماء المنغلقة على الذات،[4] القائمة على التدخل المباشر للدولة في إدارة النشاط الاقتصادي.
- ✓ تأزم الوضع العام أكثر، خاصة بعد تحول الأزمة الاقتصادية إلى أزمة اجتماعية مستفحلة

إلا أنه ورغم ما بدلته الجزائر في سبيل تحسين بيئة أعمالها والرفع من استقطابية مناخها الاستثماري وبالرغم مما قدمته من امتيازات لفائدة المستثمرين الأجانب ورغم إبرامها لما أزيد عن الستين اتفاقية ثنائية في إطار تشجيع وترقية الاستثمارات الأجنبية

[1] قانون الاستثمار لسنة 1993، وقانون الاستثمار لسنة 2001 بالإضافة إلى ما تضمنه القانون 90-10 بهذا الخصوص.

[2] تأكد ذلك من خلال القانون 90-10 الخاص بالنقد والقرض، والمرسوم التشريعي رقم 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار.

[3] التوجه التنموي الذي اعتمد خلال الفترة ما بين 1962 وأواخر ثمانيات القرن العشرين. وهو توجه قائم على الانغلاق على الذات وعلى الدور التدخلي للدولة في الشأن الاقتصادي.

[4] الانغلاق على الذات، ليس تجاه العالم الخارجي فقط، وإنما تجاه المتعامل الاقتصادي الوطني والمبادرة الخاصة الوطنية.

المباشرة خلال الفترة 1990-2010 إلا أن النتائج المحققة بقيت جد ضعيفة ودون مستوى التطلعات.

الخلاصة

إن التحسن النسبي لبيئة الأعمال بالكثير من الدول النامية المتحولة في تنظيمها الاقتصادي، التي من بينها الجزائر. وعلى الرغم من أن شروط الممارسة الاقتصادية صارت أكثر ملائمة ولو نسبيا مقارنة بما كان عليه الوضع في ظل التنظيم الاقتصادي المخطط مركزيا، إلا أن هذه الدول تبقى في حاجة لمجموعة من العوامل المساعدة ذات الأهمية الكبيرة في تحقيق الإنماء، والمتمثلة أساسا في التكنولوجيا الإنتاجية المتطورة، مهارات الأداء، الأساليب الحديثة في الإدارة والتسيير وغيرها.

إن كان مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر ينصرف للدلالة على تنقلات رؤوس الأموال دوليا بغرض الإنتاج أي لتميل أنشطة وعمليات إنتاجية خارج حدود الدولة الأم، إلا انه وبحكم أثاره الإيجابية على الاقتصاديات المتلقية، أصبح يبحث من طرف الاقتصاديين والقائمين على السياسات الاقتصادية بالدول المختلفة، كأداة إنماء مكملة لمجموع أدوات الإنماء المتاحة بالدول المضيفة أو المتلقية وليس كأداة تمويل إضافية فقط.

إن تعدد الآراء بشأن الاستثمارات الأجنبية المباشرة يظهر من خلال تعدد النظريات التي صيغت بشأن هذا النوع من الاستثمارات، والتي من أهمها : نظرية عدم كمال السوق (نظرية الميزة الاحتكارية، نظرية تدويل الإنتاج، ونظرية عدم كمال سوق رؤوس الأموال) نظرية الحماية، نظرية دورة حياة المنتج، النظرية الانتقائية لجون دنينج، ونظرية الميزة النسبية.

على الرغم من الحداثة النسبية لظاهرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلا أنها عرفت انتشارا عالميا كبيرا، عبر عنه النمو المعتبر والمتزايد لقيم تدفقاتها الصادرة والواردة عالميا، بداية من أواخر ثمانيات القرن العشرين تحديدا، إلى أن تجاوزت سنة 2007 بحسب تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2008 حدود 1900 مليار دولار أمريكي.كما

حازت الدول المتقدمة على مدار الفترة الممتدة بين 1994 و2007 النسبة الأكبر من إجمالي التدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة عالميا. حيث قدرت هذه النسبة كمتوسط للفترة ب 71.33 % في مقابل ذلك لم تتجاوز حصة الدول النامية من هذه التدفقات لنفس الفترة نسبة 28.71.%

كما يمكن تقديم بعض **النتائج المتوصل إليها**:

- أهمية الاستمرار في سياسة الانفتاح على الاستثمارات الأجنبية، لا بوصفها مصدرا تمويليا، وإنما لما يمكن أن تخلقه من حركية داخل الاقتصاد الوطني بفعل عامل المنافسة التي تفرضها على المنتجين المحليين.من جهة، وبفعل المحاكاة التي يضطر المنتجين المحليين إلى ممارستها حفاظا على مكانتهم في السوق، وضمان البقاء.

- وجوب اعتماد سياسات تفضيلية أو تمييزية في إطار التنظيم المعتمد لإدارة هذا النوع من الاستثمارات، يكون الهدف منها تكثيف الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المولدة للقيم المضافة، والقادرة على خلق الإنتاج الحقيقي القابل للتراكم والتي من شأنها تعزيز الطاقة الإنتاجية للبلد وتوسيع النسيج الإنتاجي الوطني.

- التشجيع على التوسع في الإنتاج والعرض، وما لذلك من دور بارز في بعث العملية الإنمائية، وكذا تبسيط إجراءات التمويل خاصة لفائدة صغار المنتجين و/أو الراغبين في دخول عالم الإنتاج من باب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتدنية العبء الضريبي عنهم لأطول فترة ممكنة.

- ضرورة توحيد الطرق والأدوات المعتمدة في جمع وتبويب المعطيات الإحصائية المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، بين مختلف الهيئات والمؤسسات المكلفة بهذا النوع من المعطيات، كبنك الجزائر وزارة المالية.

- التأكيد على ضرورة ووجوب الاستمرار في العمل على تحسين بيئة الأعمال الجزائرية، والرفع من استقطابية المناخ الاستثماري الوطني. وذلك بالسير قدما في محاربة الفساد بكل أشكاله.

المراجع

1- بالغة العربية

1- النجار سعيد : سياسات الاستثمار في البلاد العربية،الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والاجتماعي،صندوق النقد العربي،الكويت،**11-13** ديسمبر **1989**

2- الهواري، السيد: الاستثمار والتمويل، دون طبعة، مكتبة عين شمس، القاهرة، دون تاريخ.

3- المالكي، عبد الله : تدابير تشجيع استثمار رؤوس الأموال العربية في المشاريع الصناعية والسياحية والعمرانية الأردنية, مجلس البحث العلمي ط**1** عمان **1974**.

11- صبح،محمود:التحليل المالي والإقتصادي للأسواق المالية ،ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع،الطبعة الثالثة، جمهورية مصر العربية،**2000**

المنشورات

1. منشورات الوكالة الوطنية لتطوير دعم الاستثمار بالجزائر **(ANDI)** لسنة **2011** و**2012**
2. قانون الاستثمار لسنة **1993**، قانون الاستثمار لسنة **2001** .
3. قانون الخاص بالنقد والقرض **90-10**
4. المرسوم التشريعي رقم **93-12** المتعلق بترقية الاستثمار

2- المراجع باللغة الأجنبية

1. Claude Nehmé, stratégies et Techniques Internationales, Ed:Organisation, Paris, 1992
2. Francis, Jack, Investments, Mc Graw- Hill, Inc, Fifth edition New York 1991.
3. Sharpe, William, Investments, third Edition, printice – hall International New jersey, 1985.
4. Nadir Krim, stratégies d'attractivité des Investissements étrangers et marketing international, In Gestion et entreprise, N° 1,Oct 97
5. http://www.wto.org